الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 5

تاريخ الاجتماع: 13 فيفري 2025

جدول الأعمال:

جلسة عمل لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة للنظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح قانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرّخ في 3 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

- **الحضور:**

الحاضرون: (07) المعتذرون (00) المتغيبون (03)

- ❖ افتتاح الجلسة : 10.30
- ❖ رفع الجلسة : 12.15

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة عمل يوم الخميس 13فيفري 2025 للنظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح قانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرّخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

تم في مستهلّ الجلسة تلاوة مقترح القانون ووثيقة شرح الأسباب المرفقة له، ثم قدم رئيس اللجنة لمحة عن المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مبينا أن مهامه استشارية حيث يجب استشارته في كل مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية، ومشاريع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بالتونسيين المقيمين بالخارج وهو يتمتّع بالشخصية القانونية

والاستقلالية الإدارية والمالية وتلحق ميزانيّته ترتيبيّا بالميزانية العامة للدولة وتكون تابعة لميزانية الوزارة المكلّفة بشؤون التونسيين بالخارج.

كما قدم بسطة عن التعديلات التي ادخلها أصحاب المبادرة على القانون عدد 68 المحدث للمجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج، والتي تتمثل في إلغاء الفصول 4 و9 و10 و12 و13 وتعويضها بفصول جديدة، باعتبار أنّ تركيبة المجلس في القانون عدد 68 حسب رأي أصحاب المبادرة، لا تتماشى وخصوصياته وليست لها علاقة مباشرة بصلاحياته وبمهامه كما بين أصحاب المبادرة وفق ما جاء في وثيقة شرح الأسباب، أن الغاية من هذا التعديل هي ضمان تمثيليّة التونسيين بالخارج والتلاؤم مع مقتضيات دستور 25 جويلية 2022 وفلسفته،

ولاحظ رئيس اللجنة أن هذا المقترح تخلي في تركيبة الجلسة العامة عن تمثيلية المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل والفلاحين والجمعيات والمجالس المنتخبة الناشطة في مجال التونسيين بالخارج والمقيمة بالخارج والجمعيات الوطنية الناشطة في مجال الهجرة.

وفي نفس السياق فقد رأت جهة المبادرة أنه وحرصا على التلاؤم مع مقتضيات دستور 2022، فلا بد أن يعرض المجلس تقرير نشاطه السنوي على المجلس الوطني للجهات والاقاليم إضافة الى عرضه على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس نواب الشعب.

بالنسبة للفصل 2 فقد اقترحت جهة المبادرة تعويض عبارة "أمر حكومي" بعبارة "أمر" أينما وردت بأحكام القانون عدد 68 لسنة 2016.

عند تناولهم الكلمة تساءل عدد من النواب عن سبب التخلي عن تمثيلية المنظمات النقابية للعمال وأصحاب العمل والفلاحين والجمعيات والمجالس المنتخبة الناشطة في مجال التونسيين المقيمين بالخارج والجمعيات الوطنية الناشطة في مجال الهجرة، ملاحظين أنه لا يمكن استبعاد هذه الهياكل خاصة أنها تنشط في عديد الميادين الثقافية و العلمية والرياضية وللكثير منها اشعاع وارتباطات دولية بهياكل مماثلة لها وهي تمثل فئات متنوعة وواسعة من أبناء الجالية التونسية بالخارج بل وتكاد تكون في كثير من الأحيان الحاضنة الوحيدة للتونسيين بالخارج وسبيلهم للتعبير عن مشاغلهم وعن آراءهم ومواقفهم وتطلعاتهم المشتركة وأكد النواب أن الحفاظ على تمثيلية هذه المنظمات داخل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج سيكون له دور فاعل في الاستفادة من خبراتها و كفاءاتها ممّا سيساهم في التعريف بالاشكاليات التي تعترض التونسيين بالخارج وفي إيجاد حلول لها كما سيكون له دور هام في تعزيز التنمية الوطنية الشاملة.

من جهة أخرى، لاحظ النواب أن التعديلات التي تم إدخالها في الفصل 9 و10 والمتعلقة بتركيبة الجلسة العامة غير واضحة وتحتاج مزيدا من التدقيق سواء فيما يتعلق بطرق التسمية والتعيين أو الجهة التي تتولى ترشيح الأعضاء أو في ما يخص المرشحين في حد ذاتهم كما اقترحوا مزيد توضيح الفصل 13.

كما اقترحوا أن يتم ادراج كفاءات من ذوي الإعاقة ضمن ال 18 عضوا من الكفاءات التونسية المقيمة بالخارج من ذوي الاختصاصات المتنوعة التي نص عليها الفصل 9 جديد في المطة 3.

على صعيد آخر تساءل النواب عن سبب عدم تفعيل المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج منذ سنة 2016 رغم ما علقت عليه من انتظارات باعتباره سيساهم في حلحلة الإشكاليات التي يواجهها التونسيون بالخارج.

في ختام الجلسة قررت اللجنة تنظيم جلسة استماع الى جهة المبادرة لمزيد التعريف بمقترح القانون وتفسير أسبابه كما أنها الجهة المؤهلة لتبيان أسباب اقصاء المنظمات الوطنية والجمعيات.

ومن جهة أخرى، وفي إطار الحرص على الحصول على مزيد الإيضاحات، قررت اللجنة الاستماع إلى وزارتي الشؤون الاجتماعية والشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج.

كما قررت مراسلة لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد للاستئناس برأيها عملا بتوصية مكتب مجلس نواب الشعب.

رئيس اللجنة	**مقرّر اللجنة**
أيمن البوغديري	**أسماء الدرويش**